

## التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrord بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2011 – 2016)

م.د. حيدر عباس الجنابي

### الملخص

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية المهمة، والتي تلعب دوراً محورياً في تحقيق التقدم وتغذية باقي القطاعات المكونة لأي اقتصاد وتحفيزها على النمو والمنافسة. إذ أنها تتداخل بأعمال وعلاقات مهمة مع قطاعات أخرى. ويمثل قطاع المصارف جزءاً من القطاع المالي، والذي يشكل بدوره حيزاً مهماً من اقتصاديات الدول العظمى و النامية على السواء إذ انه يمتلك مساهمة كبيرة في حجم الناتج المحلي وله اثر كبير في تشغيل العمالة وتحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى ويتمتع قطاع المصارف بملامح يختلف بها عن القطاعات الأخرى فهو يستثمر رؤوس أموال كبيرة و تتنوع فيه العقود من حيث المواصفات وعامل الوقت كثيراً .

اذ يتناول البحث عملية التنبؤ بفشل عينة من المصارف التجارية، وذلك من اجل الوقوف على مدى قدرة هذه المصارف على مواجهة اي عقبات او صعوبات من الممكن مواجهتها من جراء التقلبات في الوضع الاقتصادي للبلد، باعتبار ان القطاع المصرفي هو العصب والركيزة الاساسية للاقتصاد العراقي واي تصدعات او تعثر في هذا القطاع من المؤكد سوف تكون انعكاساته او نتائجها على باقي القطاعات. اذ تم استخدام احد النماذج المعتمدة في عملية التنبؤ وهو نموذج (Sherrord) الذي اثبت جدارته من خلال النتائج التي تم التوصل اليها من خلاله .

### ومن ابرز النتائج المستخلصة هي:

1. المصارف التجارية عينة البحث تمتلك مراكز مالية قوية من الممكن ان تجعلها بموقع جيد اتجاه زبائنها دون التعرض الى اي تعثر او عسر مالي على الاقل خلال 2-3 سنوات القادمة .
2. هياكل التمويل الخاص بالمصارف عينة البحث موضوعة بشكل علمي مدروس بما يتلاءم وامكانيات كل مصرف، مما يساعد الادارات على السيطرة والرقابة بشكل محكم على حركة سير الاموال .
3. اظهرت النتائج ان مصرف بغداد من المصارف التي تتمتع بمركز مالي قوي مقابل تحقيقه لأرباح تعطي اشارات اطمئنان وجذب لكبار المستثمرين لغرض الاستثمار فيه .

### ومن النتائج انطلق البحث ليدلي بعدد من التوصيات من اهمها:

1. إنشاء مراكز تحليل متخصصة في الجوانب المالية لغرض مساعدة المتعاملين والمستثمرين في حماية اموالهم من الدخول في استثمارات قد تقضي على هذه الاموال وضياعها.
2. لا بد من قيام السلطات المالية والنقدية بالموازنة بين المنافع المتحققة والتأثيرات السلبية المحتملة للقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل المصارف على حركة الاقتصاد ككل.

3. ضرورة الاستعانة بفرق من المحللين الماليين المحترفين لغرض تدريب وتطوير العاملين في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك للاستفادة من خبراتهم في كيفية معالجة المشاكل التي من الممكن ان تؤثر على نشاط السوق ، وكيفية التخفيف من شدة هذه المشاكل اذا كانت حتمية لا يمكن تجاوزها.

#### **Abstract :-**

The banking sector is an important economic sector, which plays a pivotal role in achieving progress and feeding the rest of the constituent sectors of any economy and motivating them to grow and compete. As they overlap with important work and relationships with other sectors. The banking sector is part of the financial sector, which in turn is an important part of the economies of both the great and developing countries, as it has a significant contribution to the size of the GDP and has a significant impact on employment and the movement of other economic sectors and the banking sector features different from other sectors It invests large capital and contracts vary in terms of specifications and time factor.

The research deals with the evaluation process of a sample of commercial banks, in order to determine the ability of these banks to face any obstacles or difficulties that can be faced by fluctuations in the economic situation of the country, considering that the banking sector is the nerve and the cornerstone of the Iraqi economy and any cracks or stumbling In this sector, it is certain that its repercussions or results will be on other sectors. One of the models used in the evaluation process was the Sherrord model, which proved its worth through the results obtained through it.

The most prominent results are:

1. Commercial Banks The research sample has strong financial centers that can make it a good position towards its customers without any financial difficulties or difficulties at least in the next 2-3 years.
2. Funding structures for banks The sample of the study is scientifically structured and tailored to suit the potential of each bank, which helps the departments to control and control tightly the movement of money.
3. The results showed that the Bank of Baghdad from commercial banks, which have a strong financial position in return for profits, give signals of reassurance and attraction to senior investors for the purpose of investment in it.

From the results, the research started to make a number of recommendations, the most important of which are:

1. The establishment of specialized analytical centers in the financial aspects for the purpose of helping dealers and investors to protect their money from entering into investments that may eliminate the money and loss.
2. The financial and monetary authorities must balance the benefits achieved and the possible negative effects of investment decisions taken by banks on the movement of the economy as a whole.
3. The need to use teams of professional financial analysts for the purpose of training and development of employees in banks listed in the Iraqi market for securities to benefit from their experience in how to address the problems that may affect the activity of the market, and how to alleviate the severity of these problems if they are inevitable can not be overcome .

## المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الرئيسية لأي اقتصاد في العالم ، لما له من دور كبير و اساسي في تفعيل باقي القطاعات . اضافة الى الترابط والتداخل الواسع ما بين القطاع المصرفي و قطاعات الاقتصاد الاخرى اصبح لزاما متابعة كافة التغيرات والتقلبات التي تحدث في القطاع المصرفي لان أي تعثر تراجع في المصارف وانشطتها فان باقي القطاعات سوف تصاب بانعكاسات ونتائج هذه التغيرات .

ونظرا للاضرار المحتملة التي قد تلحق بجميع القطاعات والجهات ذات العلاقة بقطاع المصارف من مستثمرين و جهات رسمية ومقرضين كانت عملية التنبؤ بالفشل المالي المصارف المدرجة في سوق الاوراق المالية موضوعا غاية في الاهمية. إذ يعد الهدف الرئيس من التحليل المالي تزويد الفئات المعنية بمعلومات وبيانات عن الوضع المالي للمصرف والتنبؤ بأداء المصرف خلال مدة معينة من أجل المساعدة في عملية التخطيط المالي للمصرف، والتحقق من مدى نجاح المصرف أو فشله في تحقيق الأهداف والحصول على مؤشرات تبين إذا ما كانت سياسات المصرف سليمة أم تحتاج إلى تعديل، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات داخل المصرف، وتعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا في الاستخدام ، إذ أنها تعبر عن العلاقة الرياضية بين قيمتين أو بدينين او اكثر من بنود القوائم المالية، ومن خلال تحليل النسب المالية لتلك القوائم يمكن تقييم الوضع المالي للمصرف وأدائه خلال مدة معينة وذلك بإجراء مقارنات بين النسب المالية لمصرف معين والنسب المالية لمصارف مماثلة، وتمكن من مقارنة أداء المصرف ووضع المالي في مدد زمنية متعاقبة وتحديد اتجاهات الأداء لديها. ومن أبرز استخدامات تحليل النسب المالية تقييم الاداء المالي للمصارف، إذ يعد التعثر المالي في المصارف من المشاكل التي يحاول الكثير التعامل معها بشكل حذر لما تمثله من خطورة على أعمال المصارف، إذ يتلخص التعثر بعدم استطاعة المصرف تحقيق عائد معقول على استثماراته ولا يستطيع سداد التزاماته للدائنين والوفاء بديونه

## المبحث الأول / منهجية البحث

## أولاً:- أهداف البحث :-

يمكن تلخيص أهداف البحث في الآتي:-

1. اختبار القدرات المالية لبعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام النماذج الرياضية للكشف عن احتمالية تعرضها الى أي عسر مالي.
2. مساعدة المودعين والمستثمرين على اتباع الطرق العلمية والعملية في تحديد نوع استثماراتهم من خلال النماذج المتاحة للتقييم .
3. نشر فلسفة الاستثمار المبني على اسس علمية من خلال دراسة الاستثمار وتحليله قبل الولوج به .
4. تسليط الضوء على المصارف التي تعاني من تعثر او عسر مالي لغرض حماية المودعين والمستثمرين من الدخول بتعاملات مع هذا النوع من المصارف .

## ثانياً:- أهمية البحث :-

تتلخص أهمية البحث في تسليط الضوء على الاخطار المرتبطة بتعثر المصارف المدرجة في اسواق الاوراق المالية وما لها من تأثير في المراكز المالية للمودعين والمستثمرين المتعاملين في تلك الاسواق والذي بدوره يؤثر في الاقتصاد الوطني ككل. ومن هذا المنطلق فان وجود نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بالوضع المالي للمصارف يساعد على لفت الانتظار والانتباه على الاخطار المحيطة قبل وقوعها ، وسوف يعود بالفائدة على جميع مستخدمي القوائم المالية للشركات من مستثمرين في الاصول المالية لهذه المصارف او متعاملين في سوق الاوراق المالية ، ما يعزز الثقة فيها وما يترتب عليها من قرارات تصب في خدمة القطاع المالي والاقتصاد الوطني.

## ثالثاً:- مشكلة البحث :-

يعاني اغلب المودعين والمستثمرين في اسواق الاوراق المالية من مشاكل عدة من ابرزها كثرة الخوف والقلق من الاستثمار في القطاع المصرفي لما يحيط به من مخاطرة التعثر وعدم القدرة على سداد التزاماته اتجاه الغير وهذا بدوره يعطي اشارات او دلالات للمتعاملين على مدى خطورة المتاجرة والاستثمار بمثل هكذا اصول مالية، لان كثرة التعثر والفشل للمصارف المدرجة يدفع المستثمرون الى العزوف عن الدخول للأسواق المالية وهذا بدوره يؤدي الى آثار سلبية على القطاع المصرفي والمالي من جهة وعلى الاقتصاد الوطني من جهة اخرى، اذ تعد الاسواق المالية والمصارف مكوناً رئيسياً من مكونات الاقتصاد.

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:-

هل هناك قدرة على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المدرجة في السوق المالي لطمأننة المودعين والمستثمرين؟

**رابعاً:- فرضيات البحث :-**

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:-

- عدم وجود قدرة على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية.

**خامساً:- حدود البحث :-****1. الحدود الزمانية :-**

تم اجراء البحث للمدة الزمنية الممتدة من (2011 - 2016) أي تحليل القوائم المالية لـ(6) سنوات متتالية لبعض المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

**2. الحدود المكانية :-**

تم اجراء البحث على (10) مصارف من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بوصفها عينة من مجمل المصارف المدرجة في السوق والبالغ عددها(20) مصرف، وتمثل هذه المصارف ما نسبته (50% ) من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

**سادساً:- اساليب جمع البيانات :-****1. الجانب النظري :-**

عمد البحث في اغناء الجانب النظري الى استخدام إسهامات الكتاب والباحثين والتي تم جمعها من المصادر المختلفة و المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و الأبحاث و الدراسات ذات العلاقة باللغة الانكليزية فضلا عن استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وما تحويه من كتب و أبحاث الكترونية غنية بالمعلومات و من أرقى المكتبات و الجامعات الدولية .

**2. الجانب التطبيقي :-**

تم الاعتماد على القوائم المالية التي تم الحصول عليها من سوق العراق للأوراق المالية والخاصة بالمصارف عينة البحث لغرض اجراء التطبيقات اللازمة للوصول الى هدف البحث.

## المبحث الثاني / المرتكزات الفكرية لمتغيرات البحث

## المطلب الاول / المرتكزات الفكرية للمصارف التجارية :-

## اولا:- مفهوم المصارف التجارية :-

سميت المصارف التجارية ب(مصارف الودائع) ، اذ تمثل الودائع المصدر الاساسي لمواردها ، وتقوم بقبول اموال المودعين التي تستحق عند الطلب او بعد فترة من الزمن ، كما تقوم بمنح التجار ورجال الاعمال والصناعة قروضا سواء قصيرة الاجل او طويلة ويضمانات مختلفة .

لذا فانه يقصد بالمصارف التجارية هي تلك المصارف التي تقوم بقبول الودائع من المودعين والتي تدفع عند الطلب او عند اجل محدد مقابل فائدة متفق عليها ، مقابل قيامها بمنح القروض او الائتمانات لتمويل المشاريع سواء الداخلية او الخارجية لقاء تقاضيتها لفوائد من المقترضين . ( Cecchetti Schoenholtz,2015:128 )

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية للبلد مع دعمها للاقتصاد القومي من خلال قيامها بعمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج ، بما في ذلك مساهمتها في انشاء المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية التي تخدم الاقتصاد المحلي .

كما ان جميع العمليات المالية والمصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية تخضع لقوانين وتشريعات البنك المركزي المحلي ولا يمكن لها العمل بمعزل عن البنك المركزي باعتباره المظلة الشاملة والراعية لكل القطاع المصرفي للبلد .

( Saunders Cornett,2010:66 )

## ثانيا :- مميزات المصارف التجارية :-

ان اهم ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات سواء المالية او المصرفية بمجموعة من المزايا اهمها الاتي :- ( Mishkin et al ,2013:105 )

1. قدرة المصارف التجارية على خلق النقود سواء كان المصرف منفردا او مصارف مجتمعة من خلال قبول الودائع مقابل منح القروض .
2. قدرة المصارف التجارية التأثير على عرض النقود والطلب عليها في المجتمع من خلال تفاعلها مع السياسة النقدية المتبعة في البلد .
3. قدرة المصارف التجارية التأثير في الاقتصاد القومي للبلد من خلال الائتمانات التسهيلات المصرفية الممنوحة مقابل جمعها اكبر قدر ممكن من الودائع .

## ثالثا :- اهداف المصارف التجارية :-

ان المصارف التجارية باعتبارها مؤسسات مالية خاصة فانه يقع على عاتق الادارة تحقيق مجموعة من الاهداف والتي تخص اكثر من جهة ، اذ يعد المساهمين من اهم الجهات التي تسعى الادارة الى تحقيق اهدافهم باعتبارهم هم القلب النابض للمصرف من خلال اموالهم المستثمرة فيه . ( Ross elta,2010:279 )

والجدول رقم (1) يوضح الفئات المستهدفة من قبل الإدارة لغرض تحقيق اهدافهم

الجدول رقم (1) الفئات المستهدفة من قبل الإدارة

ت	الجهة المستهدفة	الاهداف
1	الإدارة	الاستمرار في العمل ، النجاح ، تحقيق الذات
2	المساهمين	زيادة قيمة المصرف ، زيادة الربحية المتحققة
3	العاملين	زيادة الاجور ، زيادة المزايا المالية والعينية المحصلة
4	الزبائن	تنوع الخدمات ، جودة اعلى وتكلفة اقل
5	المودعين	زيادة اسعار الفائدة ، استرداد اصل الوديعة وعوائدها عند الاستحقاق
6	الحكومة	الالتزام بالقوانين والانظمة ، تحصيل الضرائب
7	المجتمع	رفع مستوى المعيشة ، حسن استغلال الموارد المتاحة
8	المنظمات المالية	حماية البيئة من التلوث ، التبرعات ، مساهمات إجتماعية

Source :- Corrado,C Jordan,F" Fundamentals of Investment ",new Jersey,2004:212.

#### رابعا :- وظائف المصارف التجارية :-

تقوم المصارف التجارية بمجموعة من الوظائف الاساسية التي تسهل تنفيذ اعمالها ومهامها اتجاه المتعاملين معها . ومن اهم هذه الوظائف الاتي :- ( Mishkin,2007:98 )

1. قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين .
2. قيامها بتجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية بما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية .
3. تقديمها الكفالات لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية من خلال تقديم الاعتمادات المستندية التي تضمن حقوق المصدرين .
4. تقديمها للخدمات المصرفية الى زبائنها مثل (الحوالات ، تحصيل الشيكات والكمبيالات ، صرف الرواتب والاجور ، تسهيل عمليات الاكتتاب العام للاسهم والسندات ، بيع وشراء العملات الاجنبية ، تسديد الديون وايصالات الدفع ، .....الخ)
5. تقديمها الى وظائف نقدية متعددة يمكن تقسيمها الى كلاسيكية وحديثة ، اذ ان الوظائف النقدية الكلاسيكية تضم
  - قبول الودائع على اختلاف انواعها .
  - تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدا التوفيق بين سيولة اصول المصرف وربحيته وامنها .

اما الوظائف الحديثة التي تقدمها المصارف التجارية يمكن اجمالها بالاتي :- (Paramasivan & Subramanian,2009:145)

- ادارة الاعمال والممتلكات للزبائن وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية .
- تمويل الاسكان الشخصي .
- ادخار المناسبات.
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء.
- تحصيل الاوراق التجارية .
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية .

#### خامسا :- اهم معاملات المصارف التجارية :-

اذ تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات التي تميز عملها عن باقي المصارف والمؤسسات المالية الاخرى ، ويمكن اجمال هذه المعاملات بالاتي :- ( Duley,2004:391 )

#### 1. خصم الاوراق التجارية

وهي قيام المصرف التجاري بالاتفاق بينه وبين احد زبائنه بقبول الورقة التجارية والتعجل بسداد قيمتها قبل موعد استحقاقها مقابل خصم مبلغ معين يعتبر للمصرف فائدة السداد وتعويض عن فترة الانتظار حتى موعد الاستحقاق ، مع ضمان الزبون للمصرف الوفاء عند حلول الاستحقاق .

#### 2. الاعتماد المستندي

وهو الاعتماد الذي يفتحه المصرف التجاري بناء على طلب شخص يسمى (الأمر) لصالح زبون اخر ، ومضمون بحيازة المستندات الممثلة لبضاعة في الطريق او معدة للأرسال .

#### 3. خطاب الضمان

وهو تعهد نهائي يصدره المصرف التجاري بناء على طلب من زبونه يسمى (الأمر) بدفع مبلغ نقدي معين بمجرد ان يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة . وهذا ما تقوم به الحكومات غالبا في عقودها مع الشركات لتتأكد من قدرة المصرف على تنفيذ العقد ، ولكي يكون هذا المبلغ احتياطا عند الاخلال بالعقد .

#### 4. قبول الاوراق التجارية

وهو الاعتماد الذي يقدم فيه المصرف توقيعه وضمانه ليستفيد منه المعتمد له في الحصول على المال الذي يحتاج اليه ، والغاية من هذا التوقيع بالقبول اعطاء الكمبيالة المقبولة من المصرف قوة ائتمانية تجعل من السهل تناولها او خصمها لدى بنك اخر .

ويمكن اجمالي انواع القبول للأوراق التجارية في الاتي :-

- قبول الشيكات .
- قبول الكمبيالات والسندات الاذنية .

#### 5. شهادات الاستثمار

وهي المستند الذي يثبت الحق في المبلغ المودع لدى المصرف التجاري ، وهذه الشهادات تخضع لنظام القروض والقوانين الخاصة بها . ومن اهم انواع هذه الشهادات :- ( Cheng,2012:76 )

- شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة ، مدتها (10) سنوات ، تستحق فوائد نصف سنوية ، تضاف فوائدها الى راس المال ويؤخذ عليها ارباح .
- شهادات استثمار ذات العائد الجاري ، مدتها (10) سنوات ، تستحق فوائد نصف سنوية ، يأخذ صاحبها فوائدها في وقتها .
- شهادات استثمار ذات الجوائز ، تخدم صغار المدخرين ، ليس لها فوائد ، لكن تجري قرعة بين المدخرين في السحب على جوائز مغرية لتشجيعهم .

### المطلب الثاني / المرتكزات الفكرية للفشل المالي :-

#### أولا :- مفهوم الفشل المالي :-

اختلف المختصون والباحثون في اعطاء مفهوم واحد ومتفق عليه للفشل المالي ، وجاء هذا الاختلاف نتيجة للصعوبات المتعددة التي يواجهها التحليل الخاص بالفشل المالي ، وذلك لعدم وجود قواعد واحكام نهائية تدل على الفشل المالي .

اذ عرف **Shetty** الفشل المالي بأنه " هو اختلال مالي يُصب المصرف نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير ، وإن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المصرف المختلفة (الداخلية، الخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد ، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم ، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلية كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال " ( shetty et al , 2012 :15 ) .

وعرفه **Fariborz** بأنه "بأنه عندما تكون أصول المصرف وإيراداتها أكثر من التزاماتها بمعنى أن صافي رأس المال أكثر من صفر ولكن المصرف غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية كدفع الفوائد ، أو دفعات أساسية للديون ، أو تكون خصوم والتزامات المصرف أكثر من أصولها إيراداتها أي أن صافي رأس المال أقل من صفر " ( Fariborz et al,2012:26 ) .

وعرفه **Huang** بأنه " وهو عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها وذلك لكون اجمالي الاصول اقل من اجمالي الخصوم " ( Huang et al,2009:59 ) .

**ثانياً :- اسباب الفشل المالي :-**

تعددت الاسباب الموجبة التي تدفع الى الوقوع بالفشل المالي ، الا ان المختصون قاموا بتقسيم هذه الاسباب وابعادها بالاتي :-

**1. الأسباب الإدارية :-**

وهي مجموعة من الاسباب التي تتعلق بالجانب الاداري للمصرف ، والتي تؤدي بمجملها الى حدوث فشل مالي ومن بين اهم هذه الاسباب الاتي :- (Ross et al,1999:208)

- أ. عدم قدرة الإدارة على تقديم الدعم الكافي للموظفون حتى لو كان الموظفون ذا كفاءة عالية ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم من الإدارة.
- ب. الاختيار الخاطئ لمدير المشروع الذي قد يساعد بافشل المشروع من جراء عدم قدرته على انجاح المشروع.
- ج. غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة التي تعتبر من العناصر الاساسية لانجاح أي مشروع.
- د. وجود الصراعات بين أعضاء الإدارة العليا التي تدفع الى خلق نزاعات تشغل الإدارة فيها مع تجاهل المشروع.
- هـ. تغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك التي تعتبر الهدف الاوحد لهم مع العلم ان المشروع هو جزء من اموالهم ومساهماتهم.
- و. التوجهات الخاطئة للإدارة أي الدخول بامور بعيدة عن هدف المشروع وبالتالي فقدان السيطرة على المشروع .

**2. الأسباب المالية :-**

وهي مجموعة من الاسباب التي تتعلق بالجانب المالي للمصرف ، والتي تؤدي بمجملها الى حدوث فشل مالي ومن بين اهم هذه الاسباب الاتي :- (Li Sun,2012:433)

- أ. الخلل في الهيكل التمويلي للمشروع من خلال عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يؤدي إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب في نتائج أعماله وظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنيه.
- ب. المبالغة في الإنفاق ببعض الجوانب والتي لا تساعد على تحقيق ايراد يوازي هذا الإنفاق.
- ج. الأعباء الموجهة لمعاونة المشروع فنيا وإداريا ، أي تحمل مصاريف اكبر مما مخطط لها.
- د. التكاليف المبالغ فيها لأعضاء مجالس الإدارات.
- هـ. تحميل التكلفة الاستثمارية للمشروع مبالغ اضافية غير مرتبطة بالمشروع.

## 3. أسباب تسويقية :-

وهي مجموعة من الاسباب التي تتعلق بالجانب التسويقي للمصرف ، والتي تؤدي بمجملها الى حدوث فشل مالي ومن بين اهم هذه الاسباب الاتي:- (Chin et al,2012:222)

- أ. قلة عدد المتعاملين في السوق المالي وقلة الاموال المتوفرة فيه مما يؤدي الى صغر حجم السوق المالي.
- ب. الاعتماد على المنتج الاجنبي اكثر من الاعتماد على المنتج المحلي وبالتالي عدم الرغبة بالتعامل بالمنتج المحلي وبالتالي اغراق السوق بالمنتجات الاجنبية.
- ج. ارتفاع التكاليف التسويقية.
- د. عدم دراسة المشاريع بالشكل الصحيح للوقوف على نقاط الضعف والقوة وبالتالي عدم الاهتمام بدراسات الجدوى.
- هـ. عدم اهتمام الادارات بالدراسات الخاصة بالتسويق.
- و. اساءة استغلال مراحل تطوير السلعة.
- ز. عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات والارباح المتوقعة وبالتالي الفشل في تقدير مستوى النمو المتوقع للمشروع.

## 4. أسباب فنية وإنتاجية :-

وهي مجموعة من الاسباب التي تتعلق بالجانب الفني والانتاجي للمصرف ، والتي تؤدي بمجملها الى حدوث فشل مالي ومن بين اهم هذه الاسباب الاتي:- (Huang et al,2012:290)

- أ. وجود أخطاء في إعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية.
- ب. وجود عيوب في المواد أو في عملية التشغيل.
- ج. استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة ومن ثم تظهر وحدات منتجة من السلع ذات جودة منخفضة وبدورها تؤثر في حجم المبيعات.

## 5. أسباب خارجية :-

وهي مجموعة من الاسباب التي تتعلق بالبيئة الخارجية للمصرف ، والتي تؤدي بمجملها الى حدوث فشل مالي ومن بين اهم هذه الاسباب الاتي:- (Behbood et al,2011:194)

- أ. ارتفاع اسعار التكنولوجيا المستخدمة في انتاج الخدمات المصرفية مما يزيد التكلفة فتتخض الربحية أو تزيد الخسائر.
- ب. التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونات العديد من المصارف المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.
- ج. تغيرات تكنولوجية المتلاحقة والمتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها في الإنتاج ، وأيضاً التغيرات السوقية من دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة التعامل مع تلك التغيرات.
- د. مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخر الشركات في تنفيذ برامجها الزمنية.

**ثالثاً :- طرق علاج الفشل المالي :-**

عند قيام مشروع او مصرف ما ومباشرته بالعمل فان من الممكن ان يواجه في بعض الاحيان ظروف غير مواتية يترتب عليها ان تواجه مشاكل الفشل المالي او الاعسار او غيرها من المشاكل .ولابد من علاج هذه المشاكل وهناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج الفشل المالي الحادث وقد تتداخل هذه الوسائل او قد تستخدم وسيلة او اكثر من وسائل علاجه.

وجدير بالذكر ان استخدام هذه الوسائل يتم بعد القيام بدراسة مركزة ومستفيضة لأسباب الفشل حتى يمكن ان توضع الوسائل الجيدة والفاعلة للعلاج. ويمكن تلخيص وسائل علاج الفشل بالاتي:- ( Du JardinSeverin,2012:301)

**1. اعادة الهيكلة**

تتضمن هذه الطريقة اتباع المؤسسة او المنظمة استراتيجيات جديدة من شأنها ان تساعد على معالجة الخلل المالي و الابقاء على المنظمة من خلال تطبيق الاستراتيجيات الجديدة. و حتى تكون اعادة الهيكلة فاعلة فلا يجب أن تقتصر على اعادة الهيكلة المالية و لكن يجب ان تمتد لتشمل اعادة الهيكلة الادارية حتى يتلائم الاثنان معا في تحقيق نتائج فاعلة للتغلب على الخلل المالي .

**2. عملية الاندماج**

المقصود بالاندماج: انصهار شركتين أو أكثر في كيان جديد و هو عكس الاتحاد الذي تظل شخصية الشركات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد. اذ اصبحت الاندماجات من الاستراتيجيات الاكثر اهمية في النصف الثاني من القرن العشرين ووصلت حركة الاندماج بين الشركات ذروتها في نهاية الستينيات و استمرت هذه الظاهرة حتى نهاية السبعينات و ظهر خلال هذه المدة اندماجات عملاقة كان لها تأثير كبير على أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الأمريكية ، التي تعد من انسب البيئات لاتمام عملية الاندماج وذلك لكثرة الشركات وتعدد القطاعات المساعدة للقطاعات الرئيسية للاقتصاد الامريكي.

**3. التأجير**

ويقصد به قيام المؤسسة او المنظمة بتأجير موجوداتها للغير لغرض الحصول على العوائد التي من الممكن ان تساعد في الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير والابتعاد بعض الشيء عن شبح الفشل المالي. مقابل عدم التخلي عن موجودات المؤسسة متوقعين عودت انتاج المؤسسة بالمستقبل، وغالبا ما يتبع هذا العلاج في حالة تدبذب العملية الانتاجية للمؤسسة من ثم تفوق التكاليف على الايرادات المتحققة وهذا ما يدفع المؤسسة الى تحقيق خسائر متكررة قد تؤدي بها الى الفشل المالي .

**4. تغيير الشكل القانوني**

يعد تغيير الشكل القانوني من الطرق الفاعلة في علاج الفشل المالي لبعض المنظمات و المقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة الى شكل أكثر مرونة اذ يتاح للإدارة حرية الحركة و حرية اتخاذ القرارات التي من الممكن ان تساعد في تحقيق المنظمة للأرباح .( Ross et al,1999:196)

## 5. التصفية

ويقصد بها بيع موجودات المؤسسة او المنظمة للغير لغرض توفير الاموال اللازمة للوفاء بالتزامات المؤسسة التي تقع على عاتقها تجاه الغير وفق مجموعة من الاجراءات القانونية التي تسهل عملية التصفية. (Dong Chen,2009:251)

## رابعا :- نماذج التنبؤ بالفشل المالي :-

اذ أنشئت هذه المؤشرات مع استخدام للمعادلات الرياضية أو تحليل الانحدار، لتوقع تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب. إن مؤشرات الجدارة الائتمانية تعكس نوعية أداء المصرف القائمة، أما مؤشرات الإفلاس التي يقصد بها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها . كل ذلك من أجل زيادة الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسات، من ناحية قدرتها على الاستمرار أو تصفيتها، اذ تم استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس، على أساس تقييم الوضع السابق، وقياس مدى قدرة المؤسسة على تنمية مواردها. وقد زاد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل الشركات، وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بالشركات التي يمكن أن تكون "في خطر" (خطر الفشل المالي أو في أشد الحاجة إلى إعادة الهيكلة). وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث لاكتشاف ما إذا كان يمكن استخدام التحليل النسبي وتحليل الاتجاهات للتنبؤ بالفشل المالي.

ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى فئتين رئيسيتين هما: - (Luoet al,2012:66)

- النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي.
- النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.

وتعد الدراسة التي اعدھا ( Beaver ) عام 1966 وتلتھا دراسة (Altman) عام 1968، المحركان الرئيسان او البوابة الرئيسة لعدد من الدراسات اللاحقة. ويعتقد ذوي الخبرة أن الاعتماد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي غير كافٍ وغير موثوق به، على الرغم من تركيز العديد من المحللين في السنوات الأخيرة على نسبة تغطية الفائدة. لذلك كان أسلوب التحليل التمييزي المتعدد من أكثر الأساليب الإحصائية المستخدمة. وبالرغم من قيام عدد من الباحثين بالاعتماد على نماذج إحصائية مختلفة، مثل النماذج الخطية اللوغاريتمية، وتحليل بييز، وتحليل الشبكات العصبية، لكن ولأسباب متعددة فإن التحليل التمييزي المتعدد، كان المعيار الواقعي للمقارنة بين تلك النماذج، مهما كان الأسلوب المتبع.

اذ يوضح الجدول رقم (2) اهم النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي . الا انه سوف نركز على النموذج Sherrord باعتباره النموذج المستخدم في البحث .

الجدول (2) ملخص نماذج التنبؤ بالفشل المالي

ت	اسم النموذج	سنة التطبيق
1	Beaver	1966
2	Altman	1968
3	Taffler Tisshow	1977
4	Springate	1978

1980	Kida	5
1984	Zmijewski	6
1984	Fulmer	7
1985	Zavgren	8
1987	Sherrord	9
1999	Kah Tans	10
1999	A-Score	11

المصدر :- اعداد الباحث بالاعتماد على ما جاء به الكتاب والباحثين في مجال الاختصاص .

#### • النموذج 1987 Sherrord

يعد أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، فضلاً عن الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات،

بحسب الصيغة الآتية:-(Ritz,1994:432)

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 +$$

$$0.10X6$$

اذ أن:

X1 = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

X2 = الأصول النقدية إلى مجموع الأصول .

X3 = مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الأصول.

X4 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

X5 = مجموع الأصول إلى مجموع المطلوبات .

X6 = مجموع حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة .

وبناءً على عدد نقاط (Z) ، يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات بحسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات موضحة في الجدول أدناه.

جدول (3) تقسيم المخاطرة حسب نتائج Z

الفئات	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	لا توجد مخاطرة	$Z > 25$
الثانية	قليلة المخاطرة	$25 > Z > 20$
الثالثة	متوسطة المخاطرة	$20 > Z > 5$
الرابعة	عالية المخاطرة	$5 > Z > 5-$
الخامسة	عالية المخاطرة جدا	$Z < 5-$

Source: Renas Mohammed, "Business Failure Prediction using Sherrord and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014)", Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ) Vol. 4, No. 2, pp. 35-47, September-2016.

### المبحث الثالث / الجانب التطبيقي لمتغيرات البحث

- يتناول هذا الجزء من البحث عملية تحليل القوائم المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث لغرض اخضاعها للنموذج المستخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي (Sherrord) من اجل التوصل الى النتائج التي من خلالها نتأكد من صحة فرضيتنا التي وضعت في منهجية البحث . والتي نصت على (عدم وجود قدرة على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف المدرجة في سوق الاوراق المالية).

الجدول (4) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف المنصور

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	6.46	8.77	1.42	0.92	2.11	1.56	21.24	قليلة
2012	10.09	8.82	2.19	0.96	2.83	2.86	27.75	لا توجد
2013	5.82	8.9	1.31	0.78	2.76	2.81	22.38	قليلة
2014	5.26	8.93	1.17	0.52	2.44	2.47	20.79	قليلة
2015	6.87	8.94	1.82	0.64	2.9	2.53	23.7	قليلة
2016	6.45	9.02	1.92	0.61	2.04	2.61	22.65	قليلة

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف المنصور تتراوح درجة مخاطرته ما بين ( لا توجد والقليلة ) وهذا مؤشر جيد حول تدعيم مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي

الجدول (5) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف اشور

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	7.15	8.27	1.85	1.19	2.57	0.75	21.78	قليلة
2012	9.72	8.41	2.46	1.61	3.33	0.99	26.52	لاتوجد
2013	9.9	8.43	2.48	1.12	3.49	0.96	26.38	لاتوجد
2014	9.62	8.61	2.51	1.29	3.27	0.99	26.29	لاتوجد
2015	9.18	8.16	2.81	1.28	3.71	1.01	26.15	لاتوجد
2016	9.34	8.83	2.59	1.19	3.74	0.98	26.67	لاتوجد

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف اشور تتراوح درجة مخاطرته ما بين ( لاتوجد والقليلة ) وهذا مؤشر جيد حول تدعيم مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي .

الجدول (6) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف بابل

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	5.05	8.19	2.39	0.56	1.98	1.31	19.48	متوسطة
2012	4.55	8.15	2.28	0.48	1.93	1.52	18.91	متوسطة
2013	7.21	7.86	2.82	0.43	2.71	1.53	22.56	قليلة
2014	6.62	7.98	2.19	0.51	3.38	0.98	21.66	قليلة
2015	7.28	8.02	2.43	0.48	3.26	1.03	22.5	قليلة
2016	7.02	7.99	2.29	0.51	2.98	0.99	21.78	قليلة

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف بابل تتراوح درجة مخاطرته ما بين ( القليلة و المتوسطة ) وهذا مؤشر الى حد بعيد جيد الا ان المصرف يحتاج الى تدعيم مركزه المالي ورفع مستوى امكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي .

الجدول (7) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف بغداد

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	3.05	8.65	0.72	0.53	1.43	0.42	14.8	متوسطة
2012	2.16	8.81	0.58	0.61	1.72	0.65	14.53	متوسطة

متوسطة	16.03	0.72	1.66	0.49	0.62	8.92	3.62	2013
متوسطة	16.13	0.81	1.92	0.52	0.67	8.96	3.25	2014
متوسطة	16.46	0.87	1.98	0.58	0.68	8.87	3.48	2015
متوسطة	17.37	0.98	2.02	0.57	0.81	8.96	4.03	2016

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف بغداد تتراوح درجة مخاطرته حول ( المتوسطة) وهذا مؤشر يحتاج الى المراجعة حول تدعيم مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي . لان درجة مخاطرة متوسطة تعني معرصة الى الخطر الكبير عن التعرض لأي مطالبات مفاجئة من قبل المودعين او عند التعرض لخسارة اي استثمار فان هذه المخاطرة قد تعرض المصرف الى العسر المالي او الفشل المالي .

الجدول (8)نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف التجارة العراقي

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	9.18	8.94	1.92	0.65	2.66	8.75	32.1	لاتوجد
2012	8.19	8.96	1.72	0.98	2.53	7.94	30.32	لاتوجد
2013	9.9	8.93	2.07	0.67	2.94	12.32	36.83	لاتوجد
2014	10.71	8.97	2.26	0.55	3.32	19.92	45.73	لاتوجد
2015	9.98	8.76	2.18	0.61	3.56	16.82	41.91	لاتوجد
2016	9.65	9.11	2.31	0.72	3.61	18.06	43.46	لاتوجد

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف التجارة العراقي تتراوح درجة مخاطرته حول ( لاتوجد ) وهذا مؤشر ممتاز حول قوة مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي . وان المصرف بعيد جدا عن اي عسر مالي او فشل مالي .

الجدول (9) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف الائتمان العراقي

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	8.721	9.734	1.547	1.030	2.297	1.638	24.969	قليلة جدا
2012	13.621	9.790	2.387	1.075	3.081	3.003	32.958	لا توجد
2013	7.857	9.879	1.427	0.873	3.005	2.950	25.993	لا توجد
2014	7.101	9.912	1.275	0.582	2.657	2.593	24.121	لا توجد
2015	9.274	9.923	1.983	0.716	3.158	2.656	27.713	لا توجد
2016	8.707	10.012	2.092	0.683	2.221	2.740	26.457	لا توجد

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف الائتمان العراقي تتراوح درجة مخاطرته ما بين ( لا توجد والقليلة جدا ) وهذا مؤشر جيد حول تدعيم مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي

الجدول (10) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف الاتحاد

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	9.652	9.179	2.016	1.332	2.798	0.787	25.767	لا توجد
2012	13.122	9.335	2.681	1.803	3.626	1.039	31.607	لا توجد
2013	13.365	9.357	2.703	1.254	3.800	1.008	31.488	لا توجد
2014	12.987	9.557	2.735	1.444	3.561	1.039	31.325	لا توجد
2015	12.393	9.057	3.062	1.433	4.040	1.060	31.047	لا توجد
2016	12.609	9.801	2.823	1.332	4.072	1.029	31.668	لا توجد

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف الاتحاد تتراوح درجة مخاطرته حول ( لا توجد ) وهذا مؤشر ممتاز حول قوة مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي . وان المصرف بعيد جدا عن اي عسر مالي او فشل مالي .

الجدول (11) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف سومر

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	6.817	9.090	2.605	0.627	2.156	1.375	22.672	قليلة جدا
2012	6.142	9.046	2.485	0.537	2.101	1.596	21.909	قليلة جدا
2013	9.733	8.724	3.073	0.481	2.951	1.606	26.571	لا توجد
2014	8.937	8.857	2.387	0.571	3.680	1.029	25.462	لا توجد
2015	9.828	8.902	2.648	0.537	3.550	1.081	26.548	لا توجد
2016	9.477	8.868	2.496	0.571	3.245	1.039	25.697	لا توجد

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف سومر تتراوح درجة مخاطرته ما بين ( لا توجد والقليلة جدا ) وهذا مؤشر جيد حول تدعيم مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي .

الجدول (12) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف كوردستان

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	4.117	9.601	0.784	0.593	1.557	0.441	17.095	متوسطة
2012	2.916	9.779	0.632	0.683	1.873	0.682	16.566	متوسطة
2013	4.887	9.901	0.675	0.548	1.807	0.756	18.576	متوسطة
2014	4.387	9.945	0.730	0.582	2.090	0.850	18.587	متوسطة
2015	4.698	9.845	0.741	0.649	2.156	0.913	19.004	متوسطة
2016	5.440	9.945	0.882	0.638	2.199	1.029	20.136	قليلة

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف الائتمان العراقي تتراوح درجة مخاطرته ما بين ( المتوسطة والقليلة ) وهذا مؤشر يحتاج الى المراجعة حول تدعيم مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي .

الجدول (13) نتائج نموذج Sherrord على بيانات مصرف الاقتصاد للاستثمار

السنة	17X1	9X2	3.5X3	20X4	1.2X5	0.10X6	Z- Score	درجة المخاطرة
2011	12.393	9.923	2.092	0.728	2.896	9.187	37.221	لاتوجد
2012	11.056	9.945	1.874	1.097	2.755	8.337	35.066	لاتوجد
2013	13.365	9.912	2.256	0.750	3.201	12.936	42.421	لاتوجد
2014	14.458	9.956	2.463	0.616	3.615	20.916	52.026	لاتوجد
2015	13.473	9.723	2.376	0.683	3.876	17.661	47.793	لاتوجد
2016	13.027	10.112	2.517	0.806	3.931	18.963	49.358	لاتوجد

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان مصرف الاقتصاد للاستثمار تتراوح درجة مخاطرته حول ( لاتوجد ) وهذا مؤشر ممتاز حول قوة مركزه المالي وامكانيته على مواجهة التزاماته دون التعرض لأي عسر او فشل مالي . وان المصرف بعيد جدا عن اي عسر مالي او فشل مالي .

### المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

#### أولا :- الاستنتاجات

1. ان المستثمرين والمتعاملين مع المصارف هم بحاجة ماسة لاستخدام النماذج المعتمدة في التنبؤ بالفشل المالي وذلك من اجل تدعيم كفاءتهم وقدرتهم على التعامل مع التغيرات المحتملة على مستوى القطاع المصرفي.
2. كثرة التعثر المالي للمصارف المدرجة في السوق المالي يؤثر سلبا في السوق نفسه لأنه يدفع بالمتعاملين الى العزوف عن التعامل في السوق المالي الذي يعاني من كثرة المصارف المتعثرة.
3. تعدد النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي يعطي حرية لمستخدمي هذه النماذج باستخدام الأنموذج الذي يتلائم مع ما متاح من معطيات للمستثمرين (نوع الصناعة - حجم المصرف - الخ).
4. اعتماد النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي بشكل اساس على النسب المالية والتي بدورها ترتبط بعلاقات رياضية ببندود تدخل ضمن القوائم المالية للشركات.
5. ان المصارف عينة الدراسة تتراوح درجة مخاطرتها ما بين (لاتوجد و القليلة جدا والمتوسطة) ، وهذه اشارة ايجابية الى ان المصارف بعيدة بعض الشيء عن خط المخاطرة الذي قد يهدد وجودها وبقيائها في السوق .

## ثانياً :- التوصيات

1. ضرورة الاهتمام بدقة البيانات المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأن تعمل المصارف على إصدار قوائم مالية (ميزانيات ، قائمة الدخل ، قائمة أرباح وخسائر) دورية ومنتظمة ، وأن تتوخى الدقة في وضع تلك القوائم ، وأن تعمل على تدقيق القوائم المالية من قبل مدققين خارجيين.
2. تطوير انظمة انذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود ادارات المصارف والجهات المعنية بكشوفات دورية تتضمن اهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية بشكل دوري بهدف اظهار نتائج تطبيق الأنموذج المتبع في التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بمدة كافية.
3. ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي في نهاية المدة المالية بجميع القواعد والاسس التي تبنى عليها عملية القياس المحاسبي ما يعزز القدرة على التنبؤ بالأوضاع المستقبلية للشركات.
4. ضرورة قيام السلطات الرقابية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للشركات مع تطبيق الأنموذج المتبع في التنبؤ بالفشل المالي لتلك المصارف في وقت مبكر لتتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة في جانب المصارف المتعثرة. وان يكون الاعتماد على نماذج متعددة من نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمصارف وذلك كل بحسب ما تحتاجه او تملبه الضرورة.
5. حث المستثمرين في سوق الاوراق المالية على استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي لمعرفة الوضع المالي للمصارف المدرجة في سوق الاوراق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة فضلاً عن استخدام هذه النماذج من قبل ادارات المصارف بعدها أداة لتقييم مدى قوة او ضعف الوضع المالي للمصرف والتنبؤ بالمشاكل قبل حدوثها ، ليتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة قبل تفاقم الامور .

## Sources :-

1. Anthony Saunders & Marcia Millon Cornett, " Financial Institution Management", Published by McGraw-Hill/Irwin,2010.
2. Behbood, V. & Jie, Lu & Guangquan, Zhang "Long term bank failure prediction using Fuzzy Refinement-based Transductive Transfer learning" , IEEE International Conference on Fuzzy Systems,2011.
3. Ben Chin, Fook Yap & Shanmugam, Munuswamy & Zulkifflee, Mohamed"Evaluating Company Failure in Malaysia Using Financial Ratios and Logistic Regression", Asian Journal of Finance Accounting, Volume: 4 Issue: 1, 2012.

4. Cheng, S.Y. "Substitution or complementary effects between banking and stock markets: Evidence from financial openness in Taiwan ", Journal of International Financial Markets, Institutions Money, Volume: 22 Issue: 3,2012.
5. Corrado,C & Jordan,F" Fundamentals of Investment ",new Jersey,2004.
6. Dong, Jing-rong & Chen, jun "An Evolutionary Based Wavelet Network for Business Failure Prediction", WRI Global Congress on Intelligent Systems,2009.
7. du Jardin, P. & Severin, E." Forecasting financial failure using a Kohonen map: A comparative study to improve model stability over time", European Journal of Operational Research, Volume: 221 Issue: 2,2012.
8. Fariborz ahmadi & Saber Amjadian & Keyhan Pardegi," New Approach to Bankruptcy Prediction using Genetic Algorithm", International Journal of Computer Applications, Volume: 44 Issue: 4, 2012.
9. Frederic S. Mishkin," The economic of money, Banking and Financial Markets", 7<sup>th</sup> edition,Addison – Wesley,U.S.A,2007.
10. Frederick S. Mishkin , Kent Matthews & Massimo Giuliadori," THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING AND FINANCIAL MARKETS", Pearson Education Limited 2013.
11. Huang, Derek-Teshun & Chang, Betty & Liu, Zhi-Chia "Bank failure prediction models: for the developing and developed countries" , Journal: Quality Quantity, Volume: 46 Issue: 2012.
12. Hung-Jen Tu & Wan-Chu Yen & Pin-Chang Chen "Using super-efficiency DEA to benchmark the Internet channels efficiency" , 6th International Conference on Service Systems and Service Management,2009.
13. Li, H. & Sun, J." Forecasting business failure: The use of nearest-neighbour support vectors and correcting imbalanced samples – Evidence from the Chinese hotel industry ", Journal: Tourism Management, Volume: 33 Issue: 3,2012.
14. Lueck Duley," Money and Banking",3th edition, Lowastate University, 2004.
15. Luo, R. & Brekke, A. & Noble, P.C. The Financial Impact of Joint Registries in Identifying Poorly Performing Implants ", The Journal of Arthroplasty, Volume: 27 Issue: 8,2012.
16. Paramasivan,C. & Subramanian,T."Financial Management", New Age International (P) Ltd., Publishers,2009.
17. Renas Mohammed, "Business Failure Prediction using Sherrord and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 – 2014)" , Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ) Vol. 4, No. 2, September-2016.

18. Ritz, J. Geroge. "Total Construction Project Management", McGraw – Hill, U.S.A, 1994.
19. Ross, Westfield & Jaffe, " Essentials of corporate finance", 2th edition, Irwin McGraw – Hill, 1999.
20. Shetty, U. & Pakkala, T.P.M. & Mallikarjunappa, T." A modified directional distance formulation of DEA to assess bankruptcy: An application to IT/ITES companies in India", Journal: Expert Systems With Applications, Volume: 39 Issue: 2, 2012.
21. Stephen A. Ross , & Randolph W. Westerfield & Bradford D. Jordan," FUNDAMENTALS OF CORPORATE FINANCE", Published by McGraw–Hill/Irwin, 2010.
22. Stephen G. Cecchetti & Kermit L. Schoenholtz," Money, Banking, and Financial Markets", Published by McGraw–Hill Education, 2015.